مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: موقف تركيا من أحداث التغير في المنطقة العربية
اسم الكاتب: م. نظير محمود أمين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1008
تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 13:16 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

موقف تركيا من أحداث التغير في المنطقة العربية

م. نظير محمود أمين
كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى

ملخص البحث

عرفت السياسة التركية في المنطقة العربية لحظات تردد وارتباك شديدة حيال الثورات العربية وخاصة عند امتدادها الى ليبيا ،إذ لم يتخذ المسئولون الأتراك موقفا واضحا من الثورة الليبية بل عارضوا أي تدخل خارجي ضد نظام القذافي ، لكنهم اضطروا تحت الضغوط الى تغيير موقفهم والانسجام مع موقف الإدارة الأمريكية والدول العربية ..ولاشك في أن موجة التغيرات والتحولات العربية المتسارعة فاجأت العالم بأسره ومعه القادة الأتراك الذين كانوا يفضلون انتقالا هادئا في البلدان العربية وبشكل لا يؤثر في الدور الإقليمي التركي الذي عرف تناميا متواترا في السنوات القليلة الماضية في المنطقة العربية .

يستند الدور التركي الى نظرية "العمق الاستراتيجي "، التي تعتبر أن موقع تركيا وتاريخها يجعلانها مستعدة الى التحرك الايجابي في كافة الاتجاهات ، وخصوصا جوارها الجغرافي للحفاظ على أمنها وتحقيق مصالحها ،لذلك توجب عليهم إنهاء القطيعة التركية لمنطقة الشرق الأوسط و قضاياها التي استمرت عقودا طويلة، وكانت تعيش تركيا خلالها حالة من الانطواء والعزلة داخل "هضبة الأناضول "وتتصرف كدولة هامشية أو طرفية في منظومة المعسكر الغربي وحلف شمال الأطلسي (الناتو).

أتبعت تركيا في استراتيجياتها منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم سياسة القوة الناعمة والتمدد شرقا وجنوبا وتمكنت من إبرام اتفاقيات ثنائية مع العديد من الدول العربية خاصة مع سوريا ولبنان والعراق ودول الخليج ومصر ..لذلك يمكن القول بان وصول حزب العدالة والتنمية شكل نقطة تحول مفصلية في السياسة التركية .

المقدمـــــة

تثير موجة الثورات التي تشهدها الدول العربية منذ بداية عام ٢٠١١ العديد من التساؤلات حول مستقبل المنطقة العربية وأدوار الفاعلين فيها ويزداد في هذا السياق كيفية تعامل تركيا مع هذه التغيرات والتأثيرات المتوقعة لها ، حيث شهدت السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام التركي في منطقة الشرق الأوسط ،لاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تشرين الثاني عام ٢٠٠٢ وحرص قيادات الحكومة الجديدة على تأكيد تبنيهم رؤية مختلفة نوعيا لسياسة تركيا وعزز هذا الاهتمام ما شهدته عناصر القوة التركية من تطورات ايجابية خلال هذه الفترة وخاصة في أبعادها الاقتصادية حيث نجحت في احتلال المرتبة الأولى بين اقتصاديات المنطقة (والسادسة عشر على المستوى العالمي) من حيث الناتج المحلي الإجمالي وصاحب ذلك حضور الدور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في المنطقة سواء ما يتعلق بالقضية العراقية أو الصراع العربي ــ الإسرائيلي بمساراته المتعددة أو أزمة البرنامج النووي الإيراني أو طرح تركيا كنموذج في قضايا الإصلاح.

أهمية البحث :

إن الدور التركي بإبعاده المتعددة الجدل حول طبيعة وحقيقة الدوافع المحركة له بين اتجاهات تبرز الطابع البراغماتي للسياسة التركية وتركيزها على تحقيق المصالح الوطنية وفقا لحسابات قصيرة الأمد وأخرى تؤكد تحول السياسة الخارجية نحو الشرق الأوسط في إطار استعادة تركيا ذاتها الحضارية الإسلامية تحت قيادة حزب ذي مرجعية إسلامية وثالثة تؤكد استمرار التوجه الغربي لتركيا وأدوارها بالوكالة في المنطقة مع ارتباط نشاطها بمساعيها لزيادة أهميتها الإستراتيجية لتعزيز فرص انضمامها للاتحاد الأوربي .. وجسدت هذه الرؤية جنبا إلى جنب مع الأدوار التركية الفعلية تجاه قضايا المنطقة العربية ومحاولة الحكومة التركية الالتزام بنهج توفيقي على كافة المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، وبين التركيز على المصالح الوطنية التركية (الأمنية والاقتصادية والسياسية) من جهة ، وإعادة صياغتها من جهة أخرى ، فضلا

عن السعي لزيادة استقلالية الرؤية التركية كدولة إقليمية لها مصالحها المتعددة ذاتيا بشكل مستقل عن التبعية لارتباطاتها الغربية من ناحية، وتجنب الصدام المباشر مع مصالح وترتيبات الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الكبرى في المنطقة من ناحية أخرى .. ومما تقدم تتضح أهمية البحث في تسليط الضوء على الدور التركي في المنطقة العربية والشرق الأوسط بعد أحداث التغيير في المنطقة العربية .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من الإجابة على تساؤلين مفادهما هل أن تركيا تسعى لإثبات دورها في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي ؟ أم أنها تريد تعميم أنموذج حزب العدالة والتنمية على الحركات الإسلامية ؟

منهجية البحث :

إن سياق البحث ومحاولة الإحاطة العلمية فرض على الباحث اعتماد المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي .

هيكلية البحث :

تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث وخاتمة ، في المبحث الأول تم تناول اتجاهات السياسة التركية تجاه العالم العربي. وفي المبحث الثاني وضح البحث الأثر الذي رتبه وصول حزب العدالة والتنمية في السياسة التركية والانتقال بها الى البحث عن العمق الاستراتيجي المتمثل في العالم العربي والإسلامي كمرجع للحزب والتراث التاريخي والثقافي للمجتمع التركي ، أما المبحث الثالث فقد تم تكريسه في التأثير المتبادل بين تركيا والثورات العربية ، وقد تم وضع أهم الاستنتاجات التي خلص إليها البحث في الخاتمة.

الباحث

المبحث الأول
اتجاهات السياسة التركية تجاه العالم العربي

تعد السياسة التركية مدرسة متميزة في السياسة الخارجية وهي تقوم حاليا بدور بشبه دور الاطفائي ، حيث تسارع إلى الانخراط في مشكلات دول الجوار خوفا من وصولها إليها بهدف تحقيق الاستقرار بما يحقق الأمن القومي التركي والمصلحة الوطنية التركية .. وبخاصة الدول التي تشترك مع تركيا في وجود عرق أو طائفة معينة في كلتيهما ، مثل العلويين والأكراد الذين يمثلون مشتركات مع سوريا والعراق[١] .

يقول احمد داود اوغلو وهو مهندس السياسة الخارجية التركية ومؤلف كتاب (العمق الاستراتيجي) .. (ينبغي حتى يتسنى لنا تحليل مسار العلاقات ذات العمق التاريخي متعدد الجذور في التوازنات الإستراتيجية اليومية للعلاقات التركية العربية إلا تتناول المقاييس السياسية القائمة فقط ، بل دراسة الأرضية التي طهرت فيها هذه المقاييس السياسية بجوانبها المتعددة أيضا.. أن أي تحديد لا يضع في اعتباره العناصر التاريخية والسيكولوجية والاجتماعية والثقافية التي تحدد الذهنية الإستراتيجية خاصة هو تحليل الي ميكانيكي)[٢].

لقد اتبعت العلاقات التركية –العربية بخلفيتها التاريخية السلبية والايجابية مسار حيويا نادرا من حيث تأثيراتها الثقافية والسياسية المتبادلة ، ويمكننا ان نشير إلى حالة مشابهة في العلاقات الجرمانية–الرومانية في أوربا والعلاقات اليابانية –الصينية في آسيا . تكمن أن الجرمان الذين شكلوا مجتمعات أكثر ديناميكية من حيث البناء السياسي تقبلوا مسيحية روما ، واعتنق اليابانيون بوذية الصين وشكلوا ثقافة عالمية .. فان الأتراك الذين جاؤوا كجماعات سياسة دينية من آسيا الوسطى الى المناطق الخاضعة للسيطرة العربية دخلوا الإسلام وانخرطوا في عملية تحول حضاري متعدد الجوانب[٣].

إن انتهاء الحرب العالمية الثانية لعبت محاولات الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٤٧ للسيطرة على تركيا وخصوصا الملاحة في مضيق البسفور والدردنيل دورا أساسيا بين القوى العظمى في ذلك الوقت وكانت شرارة الحرب الباردة عندما أعلنت بريطانيا أنها غير قادرة على حماية مناطق نفوذها بتركيا واليونان ضد هيمنة الاتحاد السوفيتي ومحاولات سيطرته ودعمه لعناصر انفصالية بتلك البلدان ،حيث أعلن ترومان مبدأه الشهير بالدفاع عن الحكومات الحرة ضد محاولات الهيمنة عليها ودعم عناصر انفصالية انقسامية بها من جانب أطراف دولية (الاتحاد السوفيتي) تحاول فرض نظم سلطوية عليها .. ومنذ ذلك الحين كانت تركيا ذراعا للغرب في محاربة الاتحاد السوفيتي ومرتكزا استراتيجيا لفرض سياسة الاحتواء **policy of containment** ( ) الأمريكية على الاتحاد السوفيتي ، مما اثر بالسلب ليس فقط على علاقاتها نحو الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية ، بل على علاقاتها بالدول العربية التي كانت لها توجهات اشتراكية وتعتمد على دعم الاتحاد السوفيتي عسكريا وإيديولوجيا أو تلك المناوئة للمشروع الغربي في المنطقة.. فضلا عن انعدام الثقة بين العرب والأتراك نتيجة سيادة صورة نمطية لدى الطرفين تتمثل الصورة النمطية لدى الأتراك في ان العرب ثاروا على الدولة العثمانية أو خانوها وتحالفوا ضدها ، وتتمثل الصورة النمطية لدى العرب نحو الأتراك في أنهم احتلوا بلدان العرب لمدة أربعة قرون[٤].

أن أسس ومبادئ السياسة الخارجية التركية الجديدة تتركز في ستة محاور رئيسية وهي كالآتي[٥] :

١. التوازن السليم بين الحرية والأمن ، وهدفه تحقيق الأمن القومي ومواجهة مخاطر الإرهاب مع عدم تقليص الحريات .
٢. تصفير المشكلات مع دول الجوار ، ويقصد به تحسين العلاقة مع سوريا وبلغاريا والعراق وإيران وروسيا ، وتشكيل آليات للحوار الاستراتيجي مع تلك الدول .
٣. التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار ، ويقصد به تأثير تركيا في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز واسيا الوسطى .

٤. السياسة الخارجية المتعددة البعد، ويعني الاتساق في السياسة الخارجية وعدم تعارض توجهاتها تجاه الدول والمنظمات الدولية .فتركيا تعمل على تدعيم علاقاتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة في إطار حلف الناتو والعلاقات الثنائية ، وكذلك تدعم علاقاتها مع روسيا والاتحاد الأوربي .وفي الوقت الذي نجدها تدافع عن بعض قضايا العرب وفي مقدمتها حقوق الشعب الفلسطيني وتنتقد ممارسات إسرائيل الإجرامية ،نجدها أيضا تقيم علاقات إستراتيجية في مجالات عسكرية واقتصادية مع إسرائيل ،دون أن يحدث تعارض في سياستها الخارجية .

٥. الدبلوماسية المتناغمة ، ويعتمد هذا المبدأ على تبلور حالة التوافق والانسجام بين الإستراتيجية الكبرى للدولة والاستراتيجيات الصغيرة للشركات والإفراد والمؤسسات ومؤسسات المجتمع المدني .بحيث تتوافق سلوك اللاعبين من غير الدول سواء شركات تركية أو جمعيات رجال أعمال مع سلوك الدولة التركية وسياساتها الخارجية تركيا المنفتحة على أفريقيا والعرب من خلال حصولها على عضوية مراقب بالاتحاد الإفريقي والجامعة العربية وتشكيل المنتدى التركي _ العربي ،وعضويتها الكاملة في العديد من المنظمات الدولية، واستضافتها للمؤتمرات والقمم الدولية مثل (الناتو ومنظمة المؤتمر الإسلامي) يصاحب هذا الانفتاح تفاعل متوازي لمؤسسات المجتمع المدني واتحادات المستثمرين وجمعيات رجال الأعمال التركية مع الدول العربية والأفريقية والإسلامية بشكل متناغم مع توجهات الدولة وسياستها الخارجية.

٦. أسلوب دبلوماسي جديد، أي رسم خريطة جديدة لتركيا تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي وان تكون دولة قادرة على إنتاج الأفكار والحلول في محافل الشرق ومنتدياته رافعة هوية الشرقية دون امتعاض ، ودولة قادرة على مناقشة مستقبل أوربا داخل محافل أوربا ومنتدياته من خلال نظرته الأوربية[٦].

يعتبر استخدام القوة الناعمة والإرث الاستراتيجي للإمبراطورية العثمانية من أهم المبادئ التي بنى عليها (داود اوغلو) سياسة بلاده الخارجية[٧] .فهو يعتبر ابرز الباحثين في البعد الثقافي في العلاقات الدولية والاستفادة من الثقافة المشتركة بين العرب والمسلمين وبين تركيا في توسيع دائرة نفوذ تركيا وتأثيرها في محيطه الإقليمي .. وهذا لا يتعارض مع حفاظ تركيا على علاقاتها وتحالفاتها الإستراتيجية بالولايات المتحدة ودول حلف الناتو وإصرارها على الانضمام الى الاتحاد الأوربي .

ويحدد الدكتور حسن نافعة أربعة إشكاليات قام به حزب العدالة والتنمية بإيجاد حلول لها وهي[٨] :

١. إشكالية المشاركة السياسية : وذلك بطرح صيغة التوافق بين الإسلام والديمقراطية وتحجيم من قدرة الجيش على التدخل في الحياة السياسية .
٢. إشكالية الهوية :وذلك بطرح صيغة تحقق الانسجام بين معطيات تركيا التاريخية والثقافية والجغرافية وبين واقع سياسي وثقافي وقانوني فرض على الشعب التركي وأدى الى عزله عن التفاعل الطبيعي مع محيطه الإسلامي .
٣. إشكالية التنمية والتحديث :وذلك بطرح صيغة مكنت تركيا ليس فقط من تحقيق معدلات تنموية سنوية تعد من اكبر معدلات التنمية في العالم المعاصر وإنما من ربطها أيضا بمفاهيم تحقق عدالة في التوزيع وانفتاحا اكبر على العالم الخارجي .
٤. إشكالية التبعية : وذلك بطرح صيغة في السياسة الخارجية مكنت تركيا من الانتقال من دور التابع الى دور الفاعل المستقل ، ومن لعب دور نشط وفاعل على الصعيدين الإقليمي والدولي دون الإخلال في الوقت نفسه بعلاقة ومصالح تركيا الإستراتيجية مع الغرب وحتى مع إسرائيل .

تركيا من الناحية الجيواستراتيجية والجيوسياسية تقع في قلب العالم (اوراسيا) فهي تتوسط ثلاث قارات وتحدها ثماني دول وتسيطر على ممرين مائيين هامين ،وهذا الموقع الجغرافي الاستراتيجي مكن الدول الغربية من الاستفادة منها وكذلك مكن حزب العدالة والتنمية من الاستفادة في تبني سياسة خارجية رائدة ومستقلة وفاعلة بل وفي السعي لجعل من تركيا قوة مركزية ومحورية إقليميا في الشرق الأوسط واوراسيا وفي العالم اجمع .

وقد شهدت السنوات الأخيرة تزايدا ملحوظا للدور التركي في منطقة الشرق الأوسط وصل الى حد النجاح في التوصل الى اتفاق يسهم في تسوية الملف النووي الإيراني من خلال الوساطة (التركية – البرازيلية) لتبادل الوقود النووي الإيراني على الأراضي التركية .. وليس جديدا على السياسة التركية إذ سبق وان لعبت دور الوسيط بين سوريا وإسرائيل في المفاوضات غير مباشرة والتي توقفت بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة نهاية عام ٢٠٠٧ ، وكان لافتا سرعة تحرك الدبلوماسية التركية لاحتواء الأزمة التي نشأة بين بغداد ودمشق بعد تفجيرات (الأربعاء الدامي) في شهر أيلول عام ٢٠٠٩ على خلفية اتهامات وجهتها الحكومة العراقية ضد دمشق . . وأمتد الحراك التركي الى الملف الفلسطيني بالتنسيق مع مصر[٩].

إن محددات الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط تعود الى حالة الفراغ التي سادت المنطقة بعد انهيار النظام الإقليمي العربي والتفكك والتردي الذي أعترى الوضع العربي بشكل عام وخصوصا بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ .

لقد أدرك قادة حزب العدالة والتنمية أهمية الشرق الأوسط بوصفه مجالا جغرافيا يقع في جوار تركيا ويمكن لها أن تلعب دورا إقليميا محوريا من دون الاصطدام بقوى عالمية ممانعة حيث يمكن القول إن الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط لا يجد معارضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ، نظرا لأنها تعتبره يشكل ثقلا موازيا للدور الإيراني في المنطقة الذي يلقى معارضة الولايات المتحدة . كما أن تركيا تحظى بصورة ايجابية لدى شرائح عربية واسعة تبدي إعجابها بالنموذج التركي الذي نجح في حل إشكالية الدين والدولة وإشكالية التداول السلمي للسلطة الى جانب نجاحات تركيا الاقتصادية .. وعليه تستند الى تقبل دول المنطقة للتعاون معها

بسبب الموقع والذاكرة التاريخية المشتركة وباعتبارها قوة جذب جديدة قد تقدم بديلا لأدوار قديمة، الأمر الذي يمنحها مكانة جديدة ودورا هاما في لعبة التوازنات والتناقضات الإقليمية ويجعلها شريكا فاعلا في رسم بعض السياسات في المنطقة .ويكشف واقع الحال أن تركيا وجدت الطريق مفتوحة أمامها للتحرك في منطقة الشرق الأوسط في ظل التصادم والتنافس ما بين إيران وإسرائيل على الأدوار والمصالح واستمرار حالة الانقسام العربي التي عرفت بمعسكرين واحد للاعتدال وأخر للممانعة . ويحمل مجالات التحرك التركي في المنطقة سمات وقسمات خاصة يصب في سياق قلب التوازنات وعمليات الحراك الإقليمي لكنه يمتلك أسبابا مختلفة ومتنوعة تصب في خدمة المصالح الوطنية التركية[١٠]. وحيث يكفي الإشارة الى أن التغير الذي طاول العلاقات السورية التركية لم يشمل الجانب السياسي فقط بل الجانب الاقتصادي وبشكل تريد تركيا أن تجعل سوريا بواباتها العربية الى دول الخليج ومصر ، لذلك جرى التوقيع عام ٢٠٠٤ على اتفاقية التجارة الحرة وتم الشروع بتطبيقه عام ٢٠٠٧ وفي ذات السياق جاء فتح الحدود بين البلدين من دون سمة دخول ، فضلا عن عشرات الاتفاقيات الاقتصادية الأخرى .

المبحث الثاني

اثر وصول حزب العدالة والتنمية في السياسة التركية

يستند تنامي الدور التركي الى" نظرية العمق الاستراتيجي " التي تعتبر أن موقع تركيا وتاريخها يجعلانها مستعدة إلى التحرك الايجابي في كافة الاتجاهات ،وخصوصا جوارها الجغرافي، للحفاظ على أمنها وتحقيق مصالحها ، لذلك توجب عليها إنهاء القطيعة لمنطقة الشرق الأوسط وقضاياها التي استمرت عقودا طويلة ، وكانت تعيش تركيا خلالها حالة من الانطواء والعزلة داخل " هضبة الأناضول " وتتصرف كدولة هامشية أو طرفية في منظومة المعسكر الغربي وحلف شمال الأطلسي (الناتو)[١١] .

ومع مطلع القرن الحادي والعشرين ومجيء حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم ، عاد الأتراك بقوة كي يطرقوا أبواب السياسة في منطقة الشرق الأوسط وجوارهم الجغرافي ، فعملوا بكل قواهم للخروج من الوضع الهامشي الذي فرضته عليهم التبعية لحلف الأطلسي، وخصوصا بعد أن اكتشفوا أنهم تحملوا أعباء كثيرة في سبيل حفظ الأمن الأطلسي والغربي ولم يجنوا بالمقابل سوى حرمان الغرب لهم من اقتسام ثمار التقدم الاقتصادي والاستقرار السياسي، فما كان عليهم سوى تلمس طريق جديد ، يقود إلى وجهة مشرقية وإسلامية[١٢].

أتبعت تركيا في إستراتيجيتها منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم (سياسة القوة الناعمة) والتمدد شرقا وجنوبا ، وتمكنت من إبرام اتفاقيات ثنائية مع العديد من الدول العربية ومن تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي خاصة مع سوريا ولبنان والعراق ودول الخليج ومصر .

ويعرف الأمريكي (جوزيف س ناي) والذي هو أول من استخدم مصطلح القوة الناعمة في كتابة (القوة الناعمة.. وسيلة النجاح في السياسة الدولية)حقيقة هذا المصطلح بقوله: القوة الناعمة ليست شبيهة بالتأثير فقط ، إذ أن التأثير قد يرتكز على القوة الصلبة للتهديدات والرشاوى .. كما أن القوة الناعمة أكثر من مجرد أقناع أو القدرة على استمالة

الناس بالحجة ، ولو أن ذلك جزء منها ..بل هي القدرة على الجذب ، والجذب كثيرا ما يؤدي الى الإذعان .. وعند تعريف القوة الناعمة من خلال السلوك فإنها ببساطة هي القوة الجاذبة .. أما بالنسبة الى الموارد ، فإن موارد القوة الناعمة هي الموجودات التي تنتج مثل هذه الجاذبية .. وفي السياسة الدولية تنشأ الموارد المنتجة للقوة الناعمة الى حد كبير من القيم التي تعبر عنها منظمة أو بلد ما في ثقافته ، وعلى كل حال فإن تركيا ومن خلال رؤيتها الإستراتيجية لذاتها ووظيفتها الإقليمية والدولية تحولت الى عنصر جذب واستقطاب للعديد من الدول والشعوب .

لذلك يمكن القول بأن وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢ شكل نقطة تحول مفصلية في السياسة التركية .. وفي هذا السياق لابد من الإشارة الى أن رفض البرلمان التركي نشر القوات الأمريكية في الأراضي التركية إثناء الغزو الأمريكي للعراق كان بداية إرهاصات هذا التحول وكانت الممانعة لنشر القوات الأمريكية في الأراضي التركية جزء من الاستفادة من الماضي ، إذ باتت تركيا لا تقوم بدور إلا إذا جنت منه منافع، فقد أرادت وعد من الأمريكان بعدم السماح للأكراد الوصول الى بغداد وحكومتها وعدم تقويتهم على حساب دول الجوار ولكن الولايات المتحدة رفضت الموقف التركي .. لكن جذور التحول ترجع الى أن الدولة التركية وجدت نفسها مضطرة الى أن تعدل وتطور توجهاتها السياسية الخارجية نظرا للتغيرات التي طرأت على العالم منذ انتهاء الحرب الباردة، فعملت على تقديم إسلام ليبرالي فاعل ومؤثر ومشارك وصاحب رؤية ومشروع يزداد حيوية ونشاطا ويرتكز الى مقولات الإصلاح السياسي الى جانب بروز مجتمع مدني يؤكد ذاته يوما بعد أخر في مواجهة الدولة المركزية المتخندقة ويدعم ذلك اقتصاد حيوي متنام بات يحتل مكانا بين الاقتصاديات الكبرى في العالم[١٣] .

ويلاحظ ان حزب العدالة والتنمية منذ وصوله الى الحكم ، لم يلغ عناصر قوة اعتبارية قد تحققت لتركيا من خلال الجهد السياسي للحكومات السابق التي سبقته وإنما عمل على إضافة عناصر قوة جديدة من خلال رؤيته الإستراتيجية لموقع تركيا في المنطقة والعالم .. لهذا فإن جهد حزب العدالة والتنمية هو جهد تراكمي بعيدا عن نزعات الاستئصال والإلغاء وإنما عمل

على مراكمة عناصر القوة الإستراتيجية لتركيا وفق رؤية وزخم سياسي جديدين .. وحتى البعد الإسلامي في تجربة حزب العدالة والتنمية قد تم توظيفه بدقة لصالح المصالح العليا للدولة التركية ..فهو احد الأبعاد التي أضافت للحكومة التركية مساحات تأثير لم تكن موجودة ، وأن هذا البعد وفر لها القدرة الفعلية للمساهمة في إدارة ملفات إقليمية أو التأثير المباشر فيها[١٤] .

لهذا فإن تجربة حزب العدالة والتنمية في إدارة الحكم أضافت وراكمت الكثير لتركيا من المكاسب السياسية والاقتصادية .. لأنهم جاؤوا الى الحكم برؤية إستراتيجية متكاملة لشبكة المصالح الإستراتيجية لتركيا ، وطرق حمايتها وتعزيزها في ظل التحديات والتطورات اللاحقة في منطقة الشرق الأوسط والعالم .. وهناك عناصر رئيسية ساعدت حزب العدالة والتنمية على تحقيق هذه المكاسب من أهمها[١٥]:

١ .دولة ديمقراطية ومؤسساتية : بحيث لا تدار الدولة التركية من خلال شخص واحد بل مجموعة مؤسسات مستقرة ولها تقاليدها الديمقراطية والتداولية مما يوفر لجميع القوى السياسية والمدنية فرصة المشاركة والتأثير في الحياة السياسية بكل مستوياتها .

٢ . حكومة سياسة تدير شؤون مختلفة : وهي تستند في عملية إدارتها وتسييرها لشؤون تركيا أي رضا وقبول شعبي ، حيث ان هذه الحكومة تتشكل من خلال موازين القوى في مجلس النواب ، وبالتالي فان الجهة السياسية التي تحظى بقبول أغلبية الشعب التركي هي التي تتسنى لها فرصة تشكيل الحكومة وإدارة البلد وفق رؤيتها وإستراتيجيتها التي حصلت على تفويض وقبول شعبي.

٣ . أدارة سياسية واقتصادية متوازنة تسعى الى تحسين علاقاتها مع الحكومات والسلطات ،كما لا تتغافل أهمية تشكيل علاقة روابط ونسيج علاقات ايجابية مع القوى الشعبية والمدنية بدون نزعة ايدولوجية صارخة تثير هواجس احد ، بل تعمل على زيادة تأثير قوتها الناعمة في الحياة الإقليمية بعيدا عن الشعارات .

منذ صعود حزب العدالة والتنمية ونجاحاته الباهرة وخاصة في المجال الاقتصادي يتم الإشارة الى ما أصبح يعرف بالنموذج التركي لنظام حكم إسلامي يشكل بديلا عن النموذج

الإيراني ، وأصبحت تكتسب أهمية متزايدة بعد الثورات العربية وصعود الإسلاميين في أكثر من بلد وخاصة مصر حيث تشكل حركة الإخوان المسلمين ثقلا سياسيا من المرشح ان تكون من اكبر الأحزاب السياسية في البرلمان القادم .. ان النموذج التركي يأتي في سياق محاولة فهم ما إذا كانت هناك إمكانية لاستنساخ نموذج حزب العدالة والتنمية التركي والاستفادة منه من قبل الحركات الإسلامية المؤدلجة التي ما تزال تطرح شعار إقامة دولة إسلامية وان كان هناك تفاوت في تفاصيل ذلك(١٦) .

فحركة الاتجاه الإسلامي (حزب النهضة) وفي ظل إثارتها للمخاوف في صفوف الأحزاب العلمانية جددت الحركة تمسكها بمبادئها المعلنة واحترامها للتنوع والحق في الاختلاف ورفضها للوصاية على الإسلام وتمسكها بالعمل المشترك على قاعدة النضال من اجل تحقيق الانتقال الديمقراطي وتجسيد مبادئ الثورة التونسية ، وتحقيق مطالبها .. بهذه العبارات التي وردت في بيان أصدره راشد الغنوشي زعيم حزب النهضة يوم حصولها من وزارة الداخلية على قرار ترخيص بتأسيس حزب سياسي في الأول من مارس ٢٠١١ . كما أعلن في تصريحات صحفية ان حركة النهضة تعتبر تركيا " خلاصة ناجحة بين الإسلام والحداثة "(١٧) .

إن النموذج التركي شأنه شأن النماذج الأخرى ، لا يمكن ان يكون قابلا للاستنساخ لعدة عوامل :

١ . إن السياق التاريخي والثقافي لتجارب التحديث يختلف عما هو موجود في الوطن العربي .

٢ . إن الحركة الإسلامية في تركيا جاءت في وجود دولة حقيقية قائمة ومؤسسات متجذرة ، قبلت بما هو قائم من علمانية مع السعي لتلطيف العلمانية الموروثة في اتجاه المصالحة مع الهوية أن الحركة الإسلامية في تركيا تطورت في ظل وجود هامش كبير من الديمقراطية أتاح ظهور أحزاب ذات طابع إسلامي انخرطت في العملية السياسة والبرلمانية والبلدية بما هي نزوله الى حاجات المواطنين والتعرف الى همومهم ما أنتج نموذجا واقعيا .

و يرى الباحث ان هناك مبالغة في النظر الى النموذج التركي بالابتعاد عن العنف واستخدام السلاح الذي لجأت إلية مجموعات إسلامية في العقود الماضية ، كذلك يربط هؤلاء

انتفاخ صورة النموذج التركي بضعف الواقع العربي الذي جعله مفتوحا على قبول كل ما يرد إليه. كذلك يرى آخرون أن حزب العدالة والتنمية لا ينظر الى الدولة إلا كجسر للعبور الى الإرث التاريخي العثماني الهوية ، ولا يمكن للأتراك ان يتجاوزوا العرب لأنهم جزء من هذا الإرث ويدعو هؤلاء وغيرهم في المقابل الى النظر بإيجابية وعقلانية الى التراث الفكري الإسلامي والحاجة الى قراءة تيارات التجديد في العالم العربي والاستفادة منها لاسيما أن العديد من رواد هذا الفكر قد اقتربوا من فهم تصالحي للدين مع الحداثة سواء في سوريا أو مصر. بل أن الإرث الفكري الإسلامي المعاصر هوى أغنى بكثير مما هو في تركيا ويمكن أن يوفر تفاؤلا عمليا. أما مجالات استفادة الإسلاميين العرب من النموذج التركي فيمكن ان تكون غير القبول بمبدأ تداول السلطة ووضع الدولة خارج سياسات الحكم والحزب الواحد، على ان النموذج التركي قابل للاستلهام بقدر ما تضع الحركات الإسلامية في الوطن العربي برنامجا سياسيا واجتماعيا لما يمكن أن تقدمه كحلول لقضايا المجتمع والدولة . وليس لجهة استخدام الشعارات الايدولوجية وحدها، وهذه مهمة تتصل بالحركات الإسلامية لا بالنماذج الأخرى . كما أن نجاح الاستفادة من النموذج التركي يكون بالخروج من حالة الذرائع (الاستعمار وإسرائيل) التي يمثلها " النموذج العربي " الى حالة البدائل العملية في تلبية مطالب المواطنين من دون التنازل عن الهوية الحضارية والسيادة الوطنية والقومية[١٨] .

وفي هذا الإطار فإن بعض السلوكيات المستجدة للحركات الإسلامية لاسيما في تونس ومصر قد تكون مؤشرات مشجعة على الاعتقاد في رغبتها في الاستفادة من التجربة التركية . وإذ تختصر المقاربات بأن النموذج التركي حالة موحية وأن خصوصيته الأساسية هي نجاحه في الانتقال الى الحداثة مع الحفاظ على الهوية الإسلامية .

يرى بعض المراقبين المهتمين بشؤون الحركات الإسلامية بان تجربة الإسلاميين في تركيا من قبل الكثيرين لم يكن نابعا من دراسة واقعية لتلك التجربة بكافة أبعادها ، وإنما كان مبنيا أكثر على المواقف السياسية ذات الطابع الشعوبي التي أخذها حزب العدالة والتنمية وخاصة وبما يتعلق بموقف تركيا من إسرائيل .. لذا فإن من الضروري التوضيح أن النموذج الإسلامي

التركي صنع في تركيا ، ومحكوم بديناميكية تطور النظام السياسي التركي ، وبشكل خاص النظام العلماني ، أن النظام العلماني هو الذي أتاح تطور حزب ذي توجهات ومرجعية إسلامية وليس على العكس ، أي ان الإسلام التركي ترعرع في ظل العلمانية بالرغم من انه ينتجها .. وفي هذا رد على من يعتقد ان العلمانية هي التي برزت تيارا سياسيا مرجعيته دينية وأن لا تعارض بين العلمانية والدين أو فصل الدولة أو السياسة عن الدين . لذلك فإن استنساخ التجربة التركية يكون لكل التجربة وليس لأحد مكوناتها أي حزب العدالة والتنمية .

إن الحركات الإسلامية المعاصرة ، وخاصة في دول مثل مصر وسورية والأردن وليبيا ما تزال ترفض الفصل بين الدين والدولة ، ولم يتغير موقفها من المرأة والأقليات وان سقفها هو تطبيق الشريعة الإسلامية[١٩] .

وقد تكون الدوافع الرئيسية لجولة رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان في دول الربيع العربي (مصر وتونس وليبيا) هي خدمة المصالح التركية وخصوصا التطلع لان تصبح أنقرة لاعبا إقليميا فاعلا في شؤون المنطقة في ظل التغيرات النوعية التي أحدثتها الثورات في تلك البلدان والسعي التركي لتعميم نموذج حكمه في المنطقة سواء ان كان بتفويض غربي أم دونه.. بيد ان ذلك لا يعني في حال من الأحوال ان الدوافع التركية هذه تتصل بما يطلق عليه البعض " عثمانية جديدة " تسعى الى استعادة نفوذ ومجد " الإمبراطورية العظمى القديمة " في منطقة الشرق الأوسط ، ربطا بتعثر الطموحات التركية للانضمام الى الاتحاد الأوربي . وليس أدل على ذلك في نظر المراقبين من تأكيد اردوغان في الدول الثلاث التي زارها ، على علمانية الدولة ومحاولة التأثير على" الإسلاميين " في العالم العربي ودفعهم لانتهاج المثل والطرائق التي يعتمدها حزبه للحكم في تركيا ، والتي تتمحور حول نظام سياسي معاصر لا تتداخل فيه الأدوار والوظائف بين المؤسسات السياسية والدينية ، ولا يوظف فيه المقدس في الصراعات السياسية والحزبية ، بل يستطيع المزاوجة بين الحداثة والعلمانية والإسلام ، والربط بين النمو الاقتصادي وقيم الحرية والكرامة والديمقراطية[٢٠].

المبحث الثالث

تأثير الثورات العربية في اتجاهات السياسة التركية

أدت الثورات العربية التي عصفت بالمنطقة لإعادة الدور التركي كنموذج مع جدية الجدل حول كيفية ومدى الاستفادة من الخبرة التركية ، ويظهر هذا الجدل بشكل خاص فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين الدين والسياسة . حيث يمكن التميز بين عدة اتجاهات أولها : يركز على آليات ضبط حركات الإسلام السياسي وضمان علمانية (مدنية الدولة) من خلال دور الجيش وترتيبات دستورية ومؤسسية وحوافز وضغوط الأطراف الخارجية . ويركز ثانيها : على دلالات نجاح الإسلام السياسي وما تعكسه من تطور في رؤية حزب العدالة ونجاحه في الوصول لصيغ توافقية داخليا وخارجيا ، وثمة اتجاه ثالث : يرى أن حالات بعض الدول العربة مثل مصر قد أصبحت في وضع أفضل من تركيا ومتجاوزة لها من منظور عدم وجود مشكلة العلمانية المتطرفة وطبيعة العلاقة المدنية – العسكرية وتراجع القيود الواردة على تيارات الإسلام السياسي وإمكانية التغير عن رؤية هذا التيار وتطبيقها بشكل أكثر وضوحها[٢١].

تبنت تركيا مداخل بدت مختلفة نسبيا في التعامل مع الثورات العربية .. فابتداء التزمت مدخل المتابعة الحذرة للأوضاع في تونس ثم كان الموقف أكثر وضوحا في الحالة المصرية في دعوة النظام الى إدخال إصلاحات والاستجابة لمطالب الشعب ، ثم التحول بعد ذلك الى نقد النظام علنا ومطالبته بالرحيل .. فيم عاد تحولا نوعيا في السياسة التركية نحو التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لدول أخرى غير مرتبطة بشكل مباشر بالأمن الوطني التركي وسابقة في العلاقات بين القوى الرئيسية في المنطقة[٢٢].

لكن السياسة التركية جاءت أكثر تحفظا بشكل عام إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا، حيث عارضت فرض العقوبات والتدخل العسكري بقيادة حلف الناتو وبدت اقرب الى تبني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية مع الإبقاء على قنوات مفتوحة مع طرفي الصراع لأداء دور الوسيط، وجاء الموقف التركي أكثر حذرا في حالة البحرين، فرغم الجهود الدبلوماسية

والاتصالات بقيادات البحرين والسعودية وإيران فإن الموقف التركي اكتفى بدعوة الأطراف كافة الى ضبط النفس والدعوة الى الإصلاح بشكل عام دون انتقاد مباشر للنظام البحريني .. وبالمثل تراجع الدور التركي في الحالة اليمنية، حيث تجنب التدخل المباشر واكتف بمناشدات عامة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي وعبرت عن دعمها للمبادرة الخليجية لانتقال السلطة ومعالجة الأزمة اليمنية، وأخيرا تبنت مدخلا مزدوجا في التعامل مع تطورات الأوضاع في سوريا يجمع بين حماية النظام الصديق لتركيا ودعمه من جهة والتعاطف مع مطالب المحتجين من جهة أخرى مع تنشيط دور المجتمع المدني في استضافة أنشطتهم على الأراضي التركية[٢٣] .

وقد تعددت التفسيرات والدلالات المطروحة لهذه المواقف والاختلافات ، فثمة من يراها مؤشرا على الطابع البراغماتي وتغليب مصالح تركيا الاقتصادية بالأساس ، وهناك من يراها مؤشرا على ارتباك السياسة الخارجية التركية نتيجة وقوعها في أسار سياساتها التوازنية وعدم انحيازها بوضوح لمطالب الشعوب بالتغيير ، ويراها آخرون مؤشرا على الارتباك والتخلي عن الأسس التوازنية لرؤية العمق الاستراتيجي بتدخلها في الشؤون الداخلية لدول المنطقة وانحيازها لأطراف دون أخرى . ويتلاقى الاتجاه الأخير مع تفسيرات تركز على المرجعية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية وارتباطه بالإخوان المسلمين في مصر وسوريا . وهناك اتجاهات أخرى تفسر المواقف التركية باعتبارها تتبع الى حد كبير مواقف الدول الغربية وهو ما يناقض تفسيرات رفض التدخل العسكري الخارجي في دول المنطقة كأحد المحددات الأساسية للموقف التركي[٢٤].

حرصت تركيا على تدرج مواقفها لحين وضوح مؤشرات الحسم لتعلن مع تصاعد الأحداث انحيازا نسبيا ووفقا لطبيعة كل حالة للحقوق المشروعة للشعوب العربية في تحقيق إصلاح اقتصادي وتحول حقيقي نحو الديمقراطية ، ورغم تفضيل تركيا لان لا يعدو هذا التحول عبر الأدوات السلمية ، إلا ان تسارع وتيرة وتفاقم الإحداث في الحالتين الليبية والسورية وجلاء الموقف العربي والدولي حيالهما دفع تركيا للابتعاد عن نظامي الدولتين عبر دعم التدخل العسكري لحلف الناتو لإسقاط نظام القذافي في ليبيا ودعم الضغوط الدولية والعربية على نظام

الاسد في سوريا. هكذا تعددت الأنماط المواقف التركية من الثورات العربية تبعا لاختلاف المصالح السياسية والروابط الاقتصادية والتقديرات الأمنية بما وضع تركيا في مأزق حتمية تبرير المواقف خصوصا بعد اختلاف موقف تركيا من ثورتي مصر وتونس عن بقية الثورات العربي . وفي هذا الإطار يمكن رصد أنماط المواقف التركية من الثورات العربية على النحو التالي[٢٥]:

١. الموقف من الثورة التونسية : لم تتدخل في الأزمة التونسية من منطلق الحرص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية ،حيث لم يكن من المتوقع ان تفضي الأحداث سريعا عن سقوط النظام أو ان تكون الثورة التونسية فاتحة الثورات العربية . كما عملت تركيا بعد سقوط نظام بن علي على توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية مع النظام التونسي الجديد من خلال تقديم الدعم على الصعيد الاقتصادي ، حيث وقع البلدين أربع اتفاقيات تعاون بينهما وتقديم قرض لتونس بقيمة نصف مليار دولار مخصص لإنعاش الاقتصاد الذي تراجعت بعض قطاعاته عام ٢٠١١، واتفقت الدولتان أيضا على إلغاء نظام التأشيرات بينهما .

٢. الموقف من الثورة المصرية: راهنت تركيا مبكرا على نجاح الثورة المصرية وخاطرت بعلاقاتها مع النظام السابق من خلال قيام رئيس الوزراء التركي بدعوة مبارك للاستجابة لتطلعات شعبه والتخلي عن الحكم بعد ستة أيام من تفجير ثورة ٢٥ يناير[٢٦]. وعلى الرغم من ان ذلك كان مؤشرا على مدى التباعد بين حكوتي البلدين وقتذاك ، الا انه عكس في ذات الآن ان تركيا راهنت على نجاح الثورة المصرية وقررت الاستمرار مع مصر ما بعد الثورة. وعلى هذا الأساس كانت مصر محطة رئيسية لزيارات المسئولين الأتراك وفي هذه المناسبات المختلفة حرصت تركيا على تأكيد الرغبة في توثيق العلاقات مع مصر ، وأعلن وزير الخارجية التركي احمد داود اوغلو في مقابلة مع صحيفة " نيويورك تايمز " أيلول ٢٠١١..ان بلاده ستتحالف مع " مصر الجديدة " لتأسيس محور ديمقراطية جديدة في الشرق الأوسط بين الدولتين الأكبر في المنطقة[٢٧].

٣. الموقف من الثورة الليبية : كانت الثورة الليبية كاشفة لطبيعة المواقف التركية المتناقضة .. فتسارع وتيرة الإحداث في ليبيا وارتفاع حدة المواجهات بين الثوار والنظام الليبي السابق كشف عن تراجع تركيا عن الالتزام بمبادئ الانحياز للإرادة الشعبية في مواجهة الأنظمة السلطوية .

وكانت قد طرحت ما أسمته خريطة طريق لتجاوز الأزمة الليبية من خلال عدة نقاط[٢٨] :

أ. توفير الاحتياجات الأساسية في المدن التي تعصف بها الاضطرابات تحت رعاية الأمم المتحدة .

ب.إنشاء لجنة للإعداد لمرحلة ما بعد القذافي .

ت.إنهاء أية إجراءات من شأنها إثارة إعمال انتقامية لما لذلك من تهديد لسلامة الدولة واستقرارها .

وقد أدى رفض المعارضة الليبية لهذه المبادرة ومعارضة أية تدخلات من تركيا في الشأن الليبي والتنديد ب " الازدواجية التركية "التي تستهدف منع تسليح الثوار وتعويم نظام القذافي وإبقائه في السلطة . وعلى هذا الأساس يمكن القول ان الموقف التركي تدرج مع تصاعد الإحداث الى ان تأكد ثمة موقف دولي وعربي قد تشكل حيال الأزمة يقضي بضرورة تنحي معمر القذافي..فانتقل الموقف التركي من الدعوة لإعطاء فرصة للحل السلمي ومعارضة اتخاذ قرار أممي بفرض عقوبات على النظام الليبي الى المطالبة بتنحي القذافي .وكان الملف الليبي بمثابة تحدى كبير للسياسة الخارجية التركية، بالنظر للحسابات المتداخلة للسياسة التركية التي لم تبتغ ان تظهر كقوة مشاركة في التدخل العسكري ضد ليبيا لكونه يخالف محددات سبق ان تبنتها حيال الثورات العربية ، هذا بالإضافة لاعتبارات أخرى منها ان القذافي سبق ان درس في تركيا ووقف الى جانبها أثناء التدخل العسكري في قبرص عام ١٩٧٤ وعمل على تهيئة كافة السبل لتعزيز العلاقات مع تركيا من خلال منحها مزايا تفضيلية .

٤. الموقف من الثورة اليمنية : لم تجد الثورة في اليمن والتي انطلقت يوم الجمعة ١١ شباط ٢٠١١ أي اهتمام من تركيا مقارنة بالكثير من الإحداث التي شهدته مصر وتونس وليبيا

على سبيل المثال ، لم يلق الثوار اليمنيين غير تحايا عابرة من القادة الأتراك وذلك بسبب أن مصالح تركيا مع اليمن ليست كثيرة ، ووصف وزير الخارجية التركي بأن الوضع في اليمن حرج للغاية ، ولم يجب الوزير التركي على سؤال بشأن ما إذا كانت بلاده تؤيد اقتراحا أمريكا بتنحي الرئيس اليمني علي عبد الله صالح وذهابه الى المنفى مع أسرته .. وقال ان الهدف الرئيسي هو الحفاظ عل وحدة اليمن وتجنب نشوب صراع طائفي[٢٩] لذلك يمكن القول ان الثورة اليمنية لم تلق اهتماما حقيقيا من قبل القيادات والنخب التركية ، ومع ذلك سعت تركيا لتكثيف التعاون الاقتصادي مع اليمن في مرحلة ما عبد الله صالح .

٥. الموقف من الثورة السورية : عكست الأزمة السورية ارتباكا كبيرا في الموقف التركي الذي وجد نفسه أمام تحديات قد تعصف بكل استثماراته السياسية والاقتصادية في سوريا والتي كانت المحطة الأكثر استقبالا للساسة الأتراك . الى جانب اخر ارتبط مأزق الموقف التركي بالمشكلات الأمنية التي قد تترتب على زيادة المواجهات في سوريا ، حيث ترتبط تركيا بحدود كبيرة مع سوريا ، وهناك تداخلا على جانبي الحدود في العلاقات العائلية والثقافية والعادات والتقاليد هذه المعطيات زادت مخاوف تركيا من تدفق اللاجئين ،لذلك أقدمت على إقامة معسكر للهلال الأحمر داخل الأراضي التركية، وان تركيا تريد تحول سلس في سوريا وليس تحولا تلفه الفوضى ودون وقوع اضطرابات كما في ليبيا لان ذلك يؤثر على استقرار الأوضاع في تركيا[٣٠].

نظرت تركيا للازمة السورية باعتباره أزمة تركية داخلية لذلك حاولت مبكرا تفادي الأحداث وارتفاع حدة التصادمات بين الجيش والمواطنين السوريين من خلال دفع الرئيس بشار الاسد تقديم تنازلات تسمح بتحول تدريجي لسوريا نحو الديمقراطية ،غير أن تجاهل الأسد للنصائح التركية التي جاءت عبر العديد من اللقاءات منها ١٤ زيارة لوزير الخارجية احمد داود اوغلو جعل تركيا تدرك انه لا حل للازمة السورية بعد ارتفاع عدد القتلى والمصابين . بيد أن تجاهل السلطة السورية للمساعي التركية دفع انقره لأدراك أن مصالحها السياسية تقتضي التزام الموقف العربي والدولي من الأزمة .. هذا في وقت انخرطت فيه تركيا بالتنسيق مع الجامعة

العربية والقوى الدولية لفرض عقوبات سياسية واقتصادية على النظام السوري ، وهو ما دفع بعض رموز النظام السوري لإعلان ان أنقرة تدفع ثمن مواقفها وذلك في أطار التلويح بإمكانية توظيف الورقة الكردية[٣١] .

أما فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني فأن صناعة القرار في تركيا تتأثر بثلاث محددات رئيسية ، أولهما : الخلفية الإسلامية والحضارية والتاريخية التي تربطها بفلسطين ، وثانيها : الخلفيات السياسية والجيوستراتيجية ، و ثالثها : الخلفيات الاقتصادية .. حيث يشكل المحددان الثاني والثالث عناصر مهمة في أدارة مصالحها وتحديد أولوياتها بالمنطقة ، وبشكل عام هناك عدد من العوامل التي تحدد الموقف التركي[٣٢] :

١. إن القضية الفلسطينية موجودة في الأساس في وجدان الشعب التركي وقياداته منذ ظهور المشروع الصهيوني في عهد السلطان عبد الحميد الثاني ورفضه إعطاء فلسطين لإقامة دولة لليهود عليها وصولا الى عهود الحكومات العلمانية المتعاقبة حتى في اشد الفترات التي كانت تركيا تقف ضد العالم العربي ،بل ان العديد من المواقف التاريخية اتخذت في عهد قيادات علمانية مثل تخفيض العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل نهاية عام ١٩٨١ ووصف ممارساتها القمعية ضد الشعب الفلسطيني بالإبادة عام ٢٠٠٢ .
٢. إن الجذور الإسلامية لقادة حزب العدالة والتنمية كانت من العوامل التي دفعت الى اتخاذ مواقف تضامنية مع الشعب الفلسطيني .. وهو ما دفع رئيس الحكومة الحالية (رجب طيب أردوغان) للقول (أنه عندما يتخذ قرارا في السياسة الخارجية فإنما يصغي لصوت الشعب المؤيد للقضية الفلسطينية) .
٣. نجحت تركيا في دور الوسيط بأن تكون على علاقة جيدة مع الجميع على امتداد سنوات حكم حزب العدالة والتنمية ، إذ حافظت في ذروة تعاطفها مع الشعب الفلسطيني على علاقات جيدة مع إسرائيل .

٤. انفتاح تركيا على القضية الفلسطينية لم يكن يوما ما على حساب الاعتراف بوجود دولة إسرائيل فمن جهة ما تزال مرتبطة بنحو ٦٠ معاهدة أمنية وعسكرية مفعلة مع إسرائيل كما تعد الشريك التجاري الإسلامي الأكبر لها .

٥. إن سعي تركيا لتكون دولة مؤثره وذات حضور في الساحة الإقليمية والعالمية اتخذ آليات لا تتصل فقط بالبعد الإسلامي والعمق الحضاري في سياسة حزب العدالة والتنمية بل اخذ في الاعتبار التجاذبات والاستقطابات الموجودة في المحيط الإقليمي لتركيا[٣٣].

وحسب أغلب المراقبين والمحللين فان رياح التغير في العالم العربي ستصب في صالح المسعى التركي لزيادة دورها وتأثيرها في المنطقة ، فمنذ ان رفضت تركيا المشاركة فعليا في الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣ ومن ثم موقف أردوغان في مؤتمر دافوس وهجومه على الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس ورد فعله على هجوم الجيش الإسرائيلي على أسطول الحرية وقرار طرد السفير الإسرائيلي من أنقرة ، كلها مواقف دفعت الكثيرين الى الحلم بوجود نظام سياسي رسمي من الدول العربية يمكنه ان يتخذ مواقف مشابهة تجاه إسرائيل . ويرى بعض المحللين ان أنقرة تعتقد ان الفرصة باتت مؤاتية للتخلص من (العبء الإسرائيلي) الذي يقيد حركتها وتطلعاتها في المنطقة خصوصا أن الأولوية الحالية لها هي كسب ثقة عواصم الربيع العربي وليس الوساطة كما كان الأمر سابقا في مفاوضات سلام لا يبدو لها اي فرصة للنجاح مع حكومة الثنائي المتطرف نتنياهو وليبرمان في إسرائيل[٣٤] .

الخاتمـــــة

دخلت تركيا مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢ مرحلة جديدة في سياسته الخارجية قوامها الاستقلالية ، والانفتاح ، وتحسين العلاقات الإقليمية مع الجميع، وتعدد الأبعاد. ولم تعد تركيا جزءا من سياسات المنظومة الغربية، أو مجرد للمسارات والمحددات الأمريكية . إن انفتاح تركيا على محيطها الإقليمي والعربي والإسلامي منحها فرصة أفضل للتعبير عن هويتها الحضاري، وهموم وتطلعات الشعب التركي، كما أتاح لها مجالات واسعة للتبادل التجـاري وتحقيـق مكـاسب اقتصـادية ، فضلا عن انه سهل عليهـا احتمـالات لعب أدوار سيـاسية أفضـل .

تبنت تركيا مواقف متغيرة من الثورات العربية تبعا للتقديرات الخاصة التي ترتبط بمصالح تركيا الوطنية دون النظر لأية اعتبارات أخرى ..فقد اتسم التفاعل التركي مع الإحداث في البحرين بالحذر الشديد بسبب العلاقات الوثيقة مع مجلس التعاون الخليجي ، وفي هذا الإطار اكتفت انقره بدعوة أطراف الأزمة الى ضبط النفس محذرة من تحول الأزمة الى صراع شيعي ـ شيعي وهو موقف التزمت به ولم تتغير ، فيما تغيرت مواقفها حيال الثورية السوري والليبية تبعا لمجريات الأحداث على الأرض ، فيما تمسكت بموقفها من الثورة المصرية لان تطورات الإحداث في مصر أشارت بوضوح الى قرب سقوط النظام ونجاح الثورة .

لذلك يمكن استنتاج أن تركيا خرجت من موجتي التغيير في تونس ومصر بأقل الخسائر والأضرار غير إنها تعثرت على الطريق الليبي ولم تسترد يقظتها الا حينما صرحت بانه "حان وقت رحيل القذافي" .. فيما زالت تركيا تواجه مأزق تدهور الوضع الأمني السوري وانفلات الاستقرار السياسي وسير النظام السوري في طريق اللا عودة .

وفي إطار الاحتمالات الممكنة للدور التركي في المنطقة وتأثيره على القضية الفلسطينية تطرح سيناريوهات متعددة تتصل بطبيعة الدور الأمريكي ومدى تأثيره في ضوء ما تحقق حتى ألان في ظل سلطة العدالة والتنمية :

١ . الاقتراب من محور الممانعة : يقوم هذا السيناريو على أساس ان تركيا ستعمل على ترسيخ وتطوير روابطها مع كل من إيران وسوريا ، ومحور المقاومة والممانعة بشكل عام بما في ذلك حزب الله وحماس ، بحيث تتراجع إسرائيل الى الحد الأدنى . وتبنى جدلية هذا السيناريو على أساس الخلفية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية . أن تفعيل هذه العلاقات ، يكسب تركيا مزيدا من التأييد الشعبي في العالمين العربي والإسلامي .

٢ . الاقتراب من محور الاعتدال : يقوم هذا السيناريو على أساس انتماء حزب العدالة والتنمية " الإسلامي المعتدل " وتقديمه نموذجا علمانيا يسعى الى تطبيق المعايير الأوربية ودخول الاتحاد الأوربي ، هو الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلفها دول" محور الاعتدال العربي" تفسح المجال أمام دور تركي في المنطقة، على أمل أن يشكل سدا في وجه الدور الإيراني المتصاعد. ويبنى هذا السيناريو على أساس أن تركيا تتبنى رسميا مسار التسوية السلمية ، وتضبط تحركها بناءاً على الشرعية الدولية فضلا عن ان علاقاتها بـ "إسرائيل " وعضويتها في حلف الناتو ، تجعلها أقرب إلى دول " الاعتدال العربي " منها إلى سوريا وإيران . وبما ان سياسة تركيا الخارجية مرتبطة إلى حد كبير بحجم انجازات حكومة اردوغان الداخلية ، وهذا الانجاز الداخلي بدوره مقيد بعدد من الكوابح والعقبات ، المتمثلة في : العسكر، والقضاء، والمشكلة الكردية والأقليات الأخرى .. فأن كل هذه العوامل تعطي الفرصة لواشنطن لاستخدامها بشكل أو بأخر كـأدوات ضغط أو على الأقـل الاستفـادة من تنـاقضها مع البرنـامج الداخـلي لحزب العدالة والتنمية .

٣ . الاستمرار في لعب دور الوسيط : هذا السيناريو مبني على أساس نجاح تركيا في رفع مستوى استقلالية قرارها وتأثيرها في المنطقة، وامتلاكها وضعا وسطا يحتفظ بكل العلاقات القائمة مع جميع الأطراف الإقليمية والدولية ، دون أن يكون له موقع استراتيجي قيادي متقدم، إذ تسعى حكومة حزب العدالة والتنمية إلى مواصلة سياسة تعدد الأبعاد خارجيا وما تتطلبه من حل المشكلات وفتح الحدود مع الجيران وصولا إلى تكامل اقتصادي .

أما على الصعيد الإقليمي فمن المستبعد وفقا لمنطلقات السياسة التركية الجديدة ، ان تكون طرفا مباشرا في أي منظومة إقليمية . والأرجح أن تركيا ستكتفي بعلاقات سياسة واقتصادية قوية مع كل القوى .

أما فلسطينيا فإن التعاطف والدعم الشعبي والرسمي سيزداد ، غيران الموقف الرسمي لتركيا سيظل في المدى المنظور هو حل القضية الفلسطينية على أساس الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة والمبادرة العربية للسلام .

الهوامش

(١).بهاء الدين محمد ،الحوار المتمدن / السياسة والعلاقات الدولية / العدد ٣٢٤٥ في ١٣ /٧/ ٢٠١١.

(٢) احمد داود اوغلو ، العمق الاستراتيجي ،موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ط١ ، الدار العربية للعلوم ناشرون بالاشتراك مع مركز الجزيرة للدراسات ، ترجمة محمد ثلجي وطارق عبد الجليل ٢٠١٠ ص ٤٤١ .

(٣)المصدر نفسه ص ٤٤١.

(٤) بهاء الدين محمد /الحوار المتمدن ، دروس مستفادة من السياسة الخارجية التركية ، العدد ٣٤٢٥ في ١٣/٧/ ٢٠١١.

(٥) احمد داود اوغلو ، سياسة تركيا في الشرق الأوسط والعلاقات التركية – المصرية / جريدة النهار اللبنانية الالكترونية، ٢٦ /٦ /٢٠١٠.

(٦) اسماعيل الحجو ، العمق الاستراتيجي في السياسة الخارجية التركية ، مجلة النور ، العدد ٤٦٦ في ١٢ /١/ ٢٠١١.

(٧) زيا ميرال جوناثان باريس ، تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية / سلسلة ترجمات الزيتونة : العدد ٦٠تشرين الثاني ٢٠١٠ ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ص٧.

(٨) حسن نافعة ، العرب والنموذج التركي في السياسة الخارجية ، المصري اليوم ٣ / ٧ / ٢٠١١ http:// www.almasryalyoum .com /node/

(٩) بولنت أراس وبينار أكيينار ، السياسة الخارجية الجديدة لتركيا وانعكاساتها على الشرق الأوسط ، مجلة شق نامه التركية الالكترونية ، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية ٢٠١٠ ، وعلي جلال معوض ، العثمانية الجديدة .. الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط سلسلة قضايا . المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ٢٠٠٩.

(١٠) احمد داود اوغلو ، العمق الاستراتيجي .. موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ٢٠١٠، ص ٤٤٦ ، ص٦٠٥

(١١) عمر كوش ، تنامي الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط في ظل الغياب العربي ،مجلة الآمان العدد ٩١٠ أيار ٢٠١٠ ص١١ .

(١٢) قناة الجزيرة الإخبارية ، المعرفة ، تحليلات سياسية مايس ٢٠١١.

(١٣) المعرفة ، قناة الجزيرة ، تحليلات سياسية ٢٥ / ٢ / ٢٠١٠

www.aljazeera.net

(١٤) محمد المحفوظ ، جولة في العقل الاستراتيجي التركي ، صحيفة الرياض السعودية ، العدد ١٥٦٨٢ ١ /٦/ ٢٠١١ ص ١.

(١٥) نفس المصدر السابق.

(١٦) موسى شتيوي ، النموذج التركي والحركات الإسلامية جريدة الغد الأردنية الالكترونية ١٤ أيلول ٢٠١١.

(١٧) مقابلة مع راشد الغنوشي ، شبكة الأناضول التركية ، مايس ٢٠١١.

(١٨) المؤتمر العلمي للمركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، العرب وتركيا : تحديات الحاضر ورهانات المستقبل الدوحه ١٨-١٩ مايس ٢٠١١.

(١٩) موسى شتيوي ، مصدر سبق ذكره.

(٢٠) فيصل علوش ، جولة اردوغان العربية ، الدور الإقليمي أم تعميم أنموذج حكم ، مجلة الحرية الالكترونية ، العدد ١٤٠٤ ايلول ٢٠١١ .

(٢١) علي جلال عوض ، مصدر سبق ذكره ص ١٣٥-٢٠٤ ، وينظر أيضا صلاح سالم ، اثر الثورة المصرية في المحيط العربي والبيئة الإقليمية ، مجلة شؤون عربية ، العدد ١٤٥، ٢٠١١، ص ٦٩ – ٧٢.

(٢٢) محمد نور الدين ، أين أصاب اردوغان واين أخطأ ؟ جريدة السفير اللبنانية الالكترونية٣ شباط ،٢٠١١.

(٢٣) Burhan Koroglu , Turke's position towards Arab . revolution – middle east center 2011
- Turkey position towards the popular arab revolution http// amec za / articles –present ions

(٢٤) محمد نور الدين تركيا وسوريا .. نهاية العمق الاستراتيجي ، جريدة السفير اللبنانية الالكترونية ١٧ مايس٢٠١١. وابراهيم البيومي ،تركيا لا تكاد تصحح مواقفها ، موقع السبيل نت ٨مايس٢٠٠ Alsabeel .net

(٢٥) محمد عبد القادر ،تركيا وثورات الربيع العربي ، دراسات ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ٢٠١٢ ص بلا

(٢٦) http// www .swissinfo.ch/detail / content . html .

(٢٧) نفس المصدر السابق.

(٢٨) www. acpss.ahramdigital.org

(٢٩) http// annabaa.org/nba nbanews.html

(٣٠) http//www .dw-world .de/dw/artic le/html

(٣١) مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، دراسات ٢٠١٢
www alharm studies center

(٣٢) التقدير الاستراتيجي المرقم ٢٢ ، الدور التركي في المنطقة وتأثيره على القضية الفلسطينية ٢٢ مايس ٢٠١١.

(٣٣) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ٣٠ مايس ٢٠١٠
Al zaytouna.net / permalink . html

(٣٤) علي جلال عوض ، تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية ، مدونة السياسة الدولية ١٤ أيلول ٢٠١١.

المصـــــادر

١. احمد داود اوغلو ، العمق الاستراتيجي ، موقع تركبا ودورها في الساحة الدولية .

٢. محمد عبد القادر ، تركيا وثورات الربيع العربي.

٣. بهاءالدين محمد . الحوار المتمدن ، السياسية والعلاقات الدولية ، دروس مستفادة من السياسة الخارجية التركية الجديدة.

٤. أسماعيل الحجو ، العمق الاستراتيجي في السياسة الخارجية التركية .

٥. زيا ميرال جوناثال باريس ، سلسلة ترجمات ، مركز الزيتونة للدراسات .

٦. حسن نافعة ، العرب والنموذج التركي في السياسة الخارجية .

٧. بولنت أراس وبينار اكينا، السياسة الخارجية الجديدة لتركيا وانعكاساتها على الشرق الأوسط.

٨ . عمر كوش، تنمي الدور الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، قناة الجزيرة الإخبارية ٢٠١١.

٩ . محمد نورالدين ، أين أصاب اردوغان وأين أخطا ؟ جريدة السفير اللبنانية شباط ٢٠١١ .

١٠ . ابراهيم البيومي ، تركيا لاتكاد تصحح مواقفها ، موقع السبيل نت أيار ٢٠١١ .

١١ . التقرير الاستراتيجي المرقم ٢٢ ، الدور التركي في المنطق العربية وتأثيره على القضية الفلسطينية ايار ٢٠١٠ .

١٢ . مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات مايس ٢٠١٠ .

١٣ . علي جلال عوض ، تحليل الوي للدور التركي في ظل الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية ايلول ٢٠١١ .

١٤ . فيصل علوش ، جولة اردوغان العربية .. الدور الإقليمي ام تعميم أنموج حكم ، مجلة الحرية أيلول ٢٠١١ .

١٥ . صلاح سالم ، اثر الثورة المصرية في المحيط العربي والبيئة الإقليمية ، مجلة شؤون عربية أذار ٢٠١١ .

١٦ .محمد السيد سليم ، تركيا بديل استراتيجي إقليمي مهم ، ملف العرب وتركيا ، تحديات الحاضر ورهانات المستقبل ، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية مايس ٢٠١١ .
١٧ .موسى شتيوي، النموذج التركي والحركات الإسلامية، جريدة الغد الأردنية أيلول ٢٠١١.
١٨ . راشد الغنوشي ، شبكة الأناضول التركية مايس ٢٠١١ .
١٩ .المؤتمر العلمي للمركز العربي للأبحاث والدراسات أيلول ٢٠١١ .

مواقع انترنت :

http// amec .org /za/ articles – present ions – turkey position towards the popular Arab revolutions .
alsabeel . net
Aljazeera . net
ww w. acpss . ahramdigital . org
www //annabaa.org/nbanews.html
www//.dw-world.de/dw/article.html
.

The Turkey Attitude towards Political Changes in Arab Area.

Instructor. Nadher Mahmood Ameen.

ABSTRACT

The Turkish politics has been never stable towards the Arab revolutions, especially when it is happened in Libya. The Turkish politicians did not take clear stand from the Libyan revolution but even they stood against any external intervention towards the general regime of MuaMar Al-Qadafe. Later on, they were forced to change their stand under the pressures of United States of America and Arab countries. So their stand was becoming similar to Arab countries and USA. But the rush of Arabian rapid changes and transfers made the whole world astonished including the Turkish leaders who were preferring quite transformation into Arab countries in a form which did not affect on the Turkish regional role which is increased within few past years in the Arab area.

The Turkish role is based on the theory of "strategic depth" which means that the location of Turkey and its history made it ready to move positively in all directions, especially in the direction, which is close to its boundaries. Therefore, it can keep its security and achieve its interests. To do this purpose, it must end the Turkish boycott with Middle East area and its issues, which are since long decades. Turkey lived during these decades in isolation and backwards inside "Anodal Plain", and it conducts as marginal state or as apart of NATO and western camp.